جريدة: الأحداث التاريخ: 09 مارس 2011 الصفحة رقم :04

احتجاجا على قائمة المستفيدين من حصص البناء الريفي

سكان شنيقل بالمدية يغلقون مقر البلدية

■ اسماعيل علال

أقدم سكان بلدية شنيقل أقصى جنوب شرقي المدية امس على غلق مقر البلدية بعد إخراج كل العمال. وتعد هذه الحادثة الثانية في أقل من أسبوع. وحسب مصادرنا الموثوقة فإن المحتجين قاموا بغلق أبواب هذه الأخيرة وانتظروا حتى حدود الساعة العاشرة ثم أقدموا على خطوة مماثلة لتك التي قاموا بها في الأسابيع القليلة الماضية وهي غلق الطريق الوطني " الرابط بين مدينتي شلالة العذاورة بالمدية وسيدي عيسى بالمسيلة وذلك إحتجاجا على قائمة من 19 مستفيدا من حصص للبناء الريفي. وحسبهم فإن القائمة حملت أسماء أبناء أحد الشخصيات النافذة بالمنطقة وكذا أسماء لأشخاص لا يقطنون بالمنطقة ولم تراع حسب المحتجين الأولويات بأقدمية ملفات طلبات البناء الريفي وإنما إعتمدت إعتبارات أخرى، الأمر الذي أثار ثائرة المحتجين. هذا وقد وجهت أصابع الإتهام لأحد أعضاء المجلس البلدي الذي تحسب عليه بعض الأسماء التي حملتها قائمة المستفيدين.

وفي انتظار تدخل السلطات الوصية يبقى مسلسل الاحتجاجات وغلق مقر البلدية عادة تعود عليها سكان بلدية شنيقل الى إشعار لاحق.

جريدة: الشروق التاريخ:09 مارس 2011 الصفحة رقم :11

تنصيب رئيس المحكمة الادارية ومحافظ الدولة بالمدية

أشرفت ممثلة وزير العدل وحافظ الأختام ليلة أول أمس بالمحكمة الإدراية الجديدة المتواجدة بحي "ثنية" حجر وسط مدينة المدية، على تنصيب رئيسة المحكمة الإدراية السيدة "فتيحة أيت شعلال" وكذا محافظ الدولة لدى نفس المحكمة السيد "احمد قطاطش"، شمل هذا التنصيب على المستوى الوطني خمسة محاكم منها العاصمة، قسنطينة، وهران، باتنة وسيدي بلعباس، فيما سيتم في القريب العاجل تنصيب أربع محاكم إدارية، ويأتي هذا العمل في إطار استقلالية هذه المحاكم عن مجالس القضاء.

■ عيسى ب

شنيقل بالمدية

السكان يغلقون مقر البلدية ويقطعون الطريق الوطني

قام العشرات من سكان بلدية شنيقل. جنوب شرقي المدية. صبيحة أمس بطرد عمال البلدية من مكاتبهم وإغلاق أبواب هذه الأخيرة، ليقوموا بعدها بقطع الطريق الوطني 60 أ الرابط بين شلالة العذاورة والمدية، وسيدي عيسى بالمسيلة. المواطنون الغاضبون عبروا عن رفضهم ما تضمنته قائمة 19 مستفيدا من حصص البناء الريفي التي حوت حسب المحتجين أقرباء أحد الشخصيات النافذة بالولاية وكذا أسماء لأشخاص لا يسمح لهم القانون بالاستفادة من هذا النوع من البناء. كما أكد المحتجون أن هذه القائمة لم تراع الأولويات بل طغى عليها منطق المحسوبية والمحاباة، موجهين أصابع الاتهام الى أحد أعضاء المجلس البلدي الذي فرض أقرباءه في هذه الحصص المحدودة.

عمري بشير

طالبوا بإعادة النظر في قائمة المستفيدين

سكان شنيقل بالمدية يغلقون مقر البلدية والطريق الوطني رقم 60

■ أثارت قائمة 19 مستفيدا من حصص البناء الريفي التي أعلن عنها من طرف مصالح البلدية مؤخرا، حفيظة سكان بلدية شنيقل الواقعة على بعد 120 كم جنوب شرق المدية، بعد أن حملت القائمة أسماء أبناء أحد الشخصيات النافذة بالمنطقة، وكذا أسماء لأشخاص لا يقطنون بالمنطقة. ولم تراع حسب المحتجين الأولويات بأقدمية ملفات طلبات البناء الريفي، حيث أقدم المحتجون على إخراج عمال البلدية من مكاتبهم، وقاموا بغلق أبوابها وانتظروا حتى حدود الساعة العاشرة، ونظرا لعدم اهتمام أي مسؤول بمطلبهم حسب الكثير منهم، قام المحتجون بغلق الطريق الوطني "a60" الرابط بين مدينتي شلالة العذاورة وسيدي عيسى، في محاولة منهم للفت أنظار المسؤولين إلى مطالبهم المتمثلة في إعادة النظر في قائمة المستفيدين وتطهيرها من الطفيليين على حد قول أحد المحتجين.

■ م.ب

القول الفصل عند البواب



● ينعت سكان المدية من المتدفقين على إدارة هـامـة، رئـيس إحـدى مصـالحها بـالديـنـاصـور، بسبب تـوكـيل فرز طالبي مقابلته إلى بواب الإدارة. والنتيجة أن بات الحاجب صاحب الأمـر والنـهي بدليل أن مواطنين يترددان على الحاجب البواب ذاته مـنـذ شـهـريـن دون تمكـنـهـم مـن رؤيـة المسؤول. وللإشارة فقط، فإن المسؤول إياه تعرض للتوقيف عن ممارسة مهامه لأزيد من سنـة علـى يد مديره الأسبق بسبب قضية أمام العدالة، فتحول ذلك لديه إلى رغبة في الانتقام من المواطنين.

جريدة: المساء التاريخ: 09 مارس 2011 الصفحة رقم :08

المدية

سيدي زهار تنتظر محلات الشباب

ينتظر شباب بلدية سيدي زهار جنوب شرق ولاية المدية نصيبهم من برنامج محلات الرئيس (مائة محل بكل بلدية)، خاصة وأن أغلب البلديات بالولاية شرعت في دراسة ملفات طالبي المحلات لاستغلالها وتوزيع البعض منها، وأكد لـ "المساء" بعض شباب البلدية الحاملين لشهادات جامعية ومؤهلات من مراكز التكوين المهني أنهم لحد الآن يجهلون سر حرمان بلديتهم من حقها من هذا البرنامج الواعد.

من جهته أقرّ رئيس البلدية السيد محمد سعيدي بهذا المشكل، مؤكداً أن استفادة البلديات من محلات الرئيس كان قبل وجوده على رأس المجلس البلدي، وأن مشكل العقار كان وراء ذلك، مشيراً إلى أنه حاول تدارك الأمر فيما بعد، وطَلب منه جمّع ملفات الشباب الراغبين في هذه المحلات، وهو ما تعذر فعله، لتبقى دار لقمان على حالها.

■ أ. أكرم

مواطنون يحتجّون في شنيقل بالمدية

أقدم صباح أمس الثلاثاء عشرات المواطنين من سكان بلدية شنيقل، 117 كلم من المدية، على قطع الطريق الوطني رقم 60 الرّابط بين مقرّ البلدية وشلألة العذاورة وغلق مقرّ البلدية، مطالبين والي الولاية بالتدخّل العاجل للتحقيق في عملية إقصائهم من الاستفادة من حصص السكن الرّيفي التي تمّ توزيعها بحر الأسبوع الماضي بطريقة مشبوهة - حسبهم - وتعويضهم بأناس لا يستوفون الشروط والمعايير الواجب توفّرها في طالبي هذا النّوع من السكن حسب ما ينصّ عليه القانون الساري المفعول. كما أكّد المحتجّون أنهم يعيشون ظروفا جدّ سيّئة أثّرت على صحّتهم وصحّة أبنائهم، ومع ذلك تعرّضوا للإقصاء من حصّة 20 إعانة في إطار البناء الرّيفي، وبالمقابل -يقول المقصيون- تمّ منح 3 حصص لأبناء احد أكبر أغنياء المدينة وهو عضو في مجلس الأمّة، فيما تمّ منح جلّ الإعانات المتبقّية لأقارب أعضاء المجلس البلدي وعمّال البلدية، منتقدين بذلك قرار السلطات المحلّية الذي اعتبروه إجحافا في حقّ الكثير ممّن يعانون من هشاشة السكنات التي يقيمون فيها. ويقول سكان المنطقة أين يقطن غالبيتهم بيوتا هشّة وفي ضيق من أمرهم، إنهم اتّصلوا بالسلطات المحلّية لتمكينهم من الاستفادة من هذا الدّعم وإخراجهم من حالة التهميش والإقصاء لكن دون جدوى.

■ ع. عليلات

Médéa : vulgarisation de la promotion de l'emploi dans le secteur agricole

La création de nouvelles exploitations agricoles, la promotion des filières agricoles et le développement du réseau d'entreprenariat dans le secteur de l'agriculture ont constitué les principaux thèmes développés lors d'une journée d'information organisée, lundi au centre de formation et de vulgarisation agricole (CFVA) de Médéa.

Cette rencontre, qui a regroupé des opérateurs économiques, des exploitants agricoles, des représentants des structures financières et d'emploi ainsi que des cadres du secteur de l'agriculture, s'inscrit dans le sillage des récentes mesures prises par le Conseil des ministres en vue de la «promotion de l'emploi dans ce secteur stratégique», a indiqué le directeur des services agricoles.

L'objectif de cette rencontre, a-t-il affirmé, est d' «expliquer» aux différents acteurs le contenu des mesures incitatives introduites dans l'optique d'une exploitation optimale et efficiente des potentialités qu'offre ce secteur, notamment sur le plan de la promotion de l'emploi, de l'extension des capacités de production et du développement des activités avales.

R. N.

Journal :Le quotidien d'oran date : 09 mars 2011 page :07

MÉDÉA

La présidente du tribunal administratif installée

Rabah Benaouda

Le siège de la cour de justice de Médéa a abrité, dans l'après-midi de lundi dernier, la cérémonie d'installation de la présidente du tribunal administratif de Médéa ainsi que celle du commissaire d'Etat près ce tribunal.

C'est en présence du wali de Médéa, M. Brahim Merad, accompagné des autorités locales civiles et militaires ainsi que des parlementaires des deux chambres qu'a eu lieu cette cérémonie d'installation à laquelle étaient également présents MM. Boudjemaâ Zadi et Hocine Aouadi, respectivement président de la cour de justice de Médéa et procureur général près cette cour, ainsi que de nombreux magistrats, avocats, huissiers de justice, notaires et responsables administratifs du secteur de la justice dans la wilaya de Médéa. Une cérémonie présidée par Mme Fella Henni, présidente du conseil d'Etat, et durant laquelle Mme Fatiha Aït-Chaâlal et M. Ahmed Guettatiche ont été installés dans leurs nouvelles fonctions respectives de présidente du tribunal administratif de Médéa et commissaire d'Etat près ce tribunal. Les nouveaux responsables installés exerçaient auparavant comme présidents de chambre respectivement à la cour de justice de Médéa et à celle d'Alger. Avec ces nouvelles installations dans la wilaya de Médéa, c'est un total de six wilayas qui ont aujourd'hui, un tribunal administratif, à savoir : Alger, Batna, Constantine, Oran, Sidi Bel-Abbès et Médéa. Des tribunaux administratifs dont la création, dans chaque wilaya, répond à la loi n°02/98 du 30 mai 1998 et dont les modalités d'application ont été définies par le décret exécutif n°356/98 du 14 novembre 1998 qui stipule, dans son article 4, que l'installation des différents tribunaux administratifs, à travers le pays, se fera graduellement lorsque toutes les conditions requises pour leur gestion seront réunies. Six tribunaux administratifs déjà installés auxquels viendront s'ajouter, pour l'information, quatre autres dans les prochaines semaines.